

التمثيلات الاجتماعية للعمل في الجزائر - دراسة تحليلية-

Social representations of work in Algeria- an analytical study -

إيمان بن مرابط*، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر) مخبر المجتمع الجزائري المعاصر.

البريد الإلكتروني المهني: im.benmerabet@univ-setif2.dz

عبد الحليم جلال، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر) مخبر المجتمع الجزائري المعاصر.

البريد الإلكتروني المهني: a.djellel@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2023/06/ 10

تاريخ القبول: 2023/05/ 04

تاريخ الاستلام: 2022/09/ 01

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز جوانب من التمثيلات الاجتماعية للعمل في الجزائر، معتمدين تحقياً كرونولوجياً ينطلق من أهم التحولات السوسيو-اقتصادية التي مرت بها المؤسسة الجزائرية، وما تبعها من تشكل تمثيلات عند الفاعلين نحو العمل، المؤسسة و النشاطات التي يمارسونها داخل المؤسسة ذاتها.

الكلمات المفتاحية: التمثيلات الاجتماعية؛ العمل؛ تمثيلات العمل؛ المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

تصنيف JEL: P17، F66، P27، L16.

Abstract:

This article aims to highlight aspects of the social representations of work in Algeria, adopting a chronological accusation that stems from the most important socio-economic transformations that the Algerian institution has undergone and the subsequent formation of representations by the actors towards work, the institution and the activities they practice within the institution itself.

Keywords: Social Representations; The work; Representations of work; Algerian Economic Corporation.

Jel Classification Codes: P17, F66, P27, L16.

* بن مرابط إيمان

1. مقدمة:

شهدت الجزائر منذ الاستقلال العديد من المشاريع الهادفة إلى تحقيق النهوض بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي حيث استند مشروع التنمية في الجزائر منذ 1967 على نموذج نظري "يستلهم من أعمال الاقتصادي دو برنيس G. De Bernis التي تقوم على أن أي محاولة للتخلص من وضعية التخلف لابد أن تعتمد على إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال اعتماد برنامج تصنيعي مخطط وطويل المدى، يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية، تشكل الصناعات المصنعة قاعدة لهذه الإستراتيجية". (عنصر، 1999، ص 104) ليعرف عالم العمل في الجزائر عديد التحولات متأثراً بالسياسات التنموية منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين إلى غاية الوقت الحاضر. وضمن هذا التوجه العام شهدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- باعتبارها أبرز المجالات المهيكلة للنشاطات الإنتاجية- جملة من التغيرات التي أفرزتها مختلف النماذج التسييرية التي مرت بها ومست مختلف الأبعاد السوسيو-تنظيمية فيها.

وفي هذا الإطار، وانطلاقاً من كون المؤسسة" نسقاً لتبادلات عامة محمولة على الخيرات الاقتصادية (الأجور مقابل الإنتاج المادي)، ولكن أيضاً على الخيرات أو الخدمات الاجتماعية أو الرمزية كممثل إمكانيات المسار المهني، الجو المرح، الاعتزاف الفردي، المكانة،... إلخ. نسق التبادلات هذا، منشأ من مساهمات الأفراد والجماعات... التي تهيكّل جماعة العمل المكونة للمؤسسة والجماعات والأفراد التي تساهم أكثر في هذا النسق تعتقد أنها شرعية ومعترف بها كقيادة أخلاقية في المؤسسة" (Hierle, 2000, p134)

تبرز أهمية دراسة البعد الاجتماعي للعمل على مستوى العلاقات الاجتماعية والمهنية التي يتم إنشاؤها داخل المجال الإنتاجي، وما قد ينجم عنها من قيم اقتصادية (كتحقيق الأهداف التنظيمية، كسب الأرباح...) وقيم اجتماعية تظهر أساساً في المكانة والوجاهة الاجتماعيتين للشخص وانتقال هذا التأثير إلى ضمان الرابط الاجتماعي، باعتباره وسيلة ربط بين العامل وبين المجتمع من خلال الاستفادة من عديد الحقوق وتكريس لواجب المساهمة الشخصية في المجهود العام للتنمية المجتمعية وخلق الثروة.

وتبعاً لما سبق، فالفئات المهنية-المتباينة هوياتياً- باجتماعها وتفاعلها بموجب العلاقات فيما بينها داخل المؤسسة في إطار العملية الإنتاجية، تستحق أن تكون مجالاً لدراسة كل تلك العلاقات ومخرجاتها، هنا تعد التمثيلات الاجتماعية التي يحملها العمال في الجزائر نحو عملهم وثيقة الصلة وبمثابة تجسيد لتصوراتهم حول نظام العلاقات داخل بيئة عملهم ومخلفاته السوسيو مهنية، كما لها ارتباطات بمجمل المراحل الزمنية التي مرت بها المؤسسة الجزائرية.

إذ نفترض أن لكونولوجيا تاريخ المؤسسة الجزائرية غداة الاستقلال إلى يومنا الحاضر، أثراً في نشأة وبلورة نظام للتمثيلات الاجتماعية لدى العامل الجزائري تجاه عمله، يتجلى ذلك في مخلفات كل مرحلة تسييرية من معتقدات تتجسد في أدائه داخل محيط العمل وفي نمط تفكيره خارجه، ما قد خلف مجموعة من تمثيلات العمل كتراكم للأفكار والمعتقدات والتصورات نحو العمل في الجزائر خلال تلك المراحل، وانطلاقاً من هذا تتمحور إشكالية هذا المقال حول التساؤل التالي:

- ما طبيعة تركيبة التمثيلات الاجتماعية للعمل لدى العامل الجزائري؟

- وما هي تأثيرات مختلف المراحل التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تلك التركيبة؟

1.1 أهداف الدراسة

تهدف من خلال الدراسة الحالية إلى الوقوف عند جوانب من التمثيلات الاجتماعية التي تكونت لدى الفرد العامل داخل المؤسسة الجزائرية عبر مختلف المراحل التي عرفتتها هذه الأخيرة، مع التعرّيج على الفترة ما قبل الكولونيالية والكولونيالية باعتبارها ذاتاً تأثير على بنية العمل وكل ما يرتبط به في الجزائر ما بعد الاستقلال.

كما نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التمثلات الاجتماعية للعمل لدى العامل الجزائري ودورها في تحديد سلوكه واتجاهاته نحو العمل وتحقيق الأهداف فيه. الأمر الذي يجعل تسليط الضوء على هذا المتغير أمراً بالغ الأهمية خاصة إذا كان الهدف هو معرفة خلفية العمال الجزائريين وكيفية فهم سلوكهم وتوجيهه نحو الأفضل في المؤسسات العمومية والخاصة.

2.1. المنهج المستخدم في الدراسة

باعتبار أن الاعتماد على المنهج في الدراسات العلمية يعد أمراً هاماً وضرورياً من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية، فإنه وفي الدراسات السوسولوجية يعتبر هذا الأمر من أهم الخطوات الواجب على الباحث إتباعها خاصة أن الظواهر في هذا الميدان تتطلب ذلك. أما في الدراسة الحالية ونظراً لطبيعة الموضوع فإنه تم تحديد أكثر المناهج ملائمة، خاصة أن الظاهرة المدروسة تسلط الضوء على التمثلات الاجتماعية للعمال في كل مرحلة من المراحل التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال تحديدها ووصفها، الأمر الذي جعلنا نعتمد على المنهج الوصفي والذي يعد من أبرز وأهم المناهج البحثية خاصة أنه ساعدنا في وصف تمثلات العمال الجزائريين انطلاقاً من المرحلة قبل الكولونيالية وصولاً إلى المرحلة الحالية وتحليلها وتفسيرها.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة:

يعد التطرق في أي دراسة علمية للمصطلحات والمفاهيم من بين المفاتيح التي تسهل فهم ومعرفة الظاهرة المدروسة ومتغيراتها، وهو ما سنتطرق إليه في الدراسة الحالية.

1.2. التمثلات :

- لغة:

ورد في لسان العرب التمثل بمعنى مائل الشيء أي شابهه والمثال هو الصورة ومثل له الشيء أي صورته حتى كأنه ينظر إليه، وامتثله أي تصوره، ومثلت له تمثيلاً، وتمثيل الشيء بالشيء سواه وشبه به وحصل مثله وعلى مثاله. (ابن منظور، 1988، ص 437)

- إصطلاحاً:

يعرف التمثل عامة على أنه التصور الإنساني الذي مصدره العقل، بحيث يربط بين الأزمنة الثلاثة -الماضي والحاضر والمستقبل- في ذهن الفرد من أجل متابعة التطورات وتحليل الأمور والقضايا من حوله وذلك من خلال إعادة استرجاع صورة الشيء إلى الذهن. ويمكن للتمثلات أن تتنوع بتنوع الوسط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي ينتمي إليه الفرد كما يمكن أن تختلف باختلاف التنشئة الاجتماعية للأشخاص وانتماءاتهم الطبقية والإيديولوجية. (مكروم، 1999، ص 45)

- إجرائياً:

التمثل هو ما يتصوره العقل في شكل أفكار وأحكام ومعتقدات حول ما يدور في البيئة التي يعيش فيها الإنسان.

2.2. التمثلات الاجتماعية :

- إصطلاحاً:

هي مجموعة منظمة من الآراء، المواقف والمعتقدات والمعلومات التي تشير إلى شيء أو موقف يتحدد من خلال الموضوع نفسه (تاريخه وتجربته) والنظام الاجتماعي الذي تم إدراجه فيه، وبحسب طبيعة الروابط التي يحتفظ بها الموضوع مع هذا النظام الاجتماعي. (Abrić, 1989, p 188)

- إجرائيا:

تشير التمثلات الاجتماعية إلى مجموعة التصورات والمعارف والآراء والمعتقدات التي تشكل ذلك المصدر الذي يزودنا بالمعاني والتفسيرات لمجموعة المواقف والسلوكيات وطرق التفكير الجماعية.

3.2. العمل:

- لغة:

عمل يعمل عملا، فعل بقصد وفكر. (مسعود، 2003، ص 625)

- إصطلاحا:

هو جملة من الأنشطة ذات الأهداف الإجرائية ينفذها الإنسان على المادة بواسطة عقله ويديه و عبر استخدام الآلة، و تسهم تلك المجموعة من الأنشطة المنفذة بدورها في تطوير أوضاع الإنسان. (التايب، 2011، ص 15)

- إجرائيا:

يشير مفهوم العمل إلى أي نشاط أو جهد نحو إنجاز هدف معين، يقوم بها الإنسان بواسطة جهده العضلي والفكري وبالاستعانة بالأدوات والآلات التي تسهل تحقيق الهدف.

4.2. التمثلات الاجتماعية للعمل :

- إصطلاحا:

يقصد بالتمثلات الاجتماعية للعمل التشكيلة العقلية للعالم الحقيقي لموضوع العمل، وهي تشكيلة منظمة ومرتبة للعناصر المكونة للعمل حول عنصر أو مجموعة عناصر حكم عليها من طرف الفرد العامل بأنها مركزية حسب القيمة التي تعكسها وهذا يدل على أن تصور العمل مرتبط بقيم العمل التي يكونها الفرد حسب حاجته، وحسب تكوينه وخبراته وتنشئته الاجتماعية والمعلومات التي يملكها حول عالم العمل. (بلال، 2017، ص 261)

- إجرائيا:

هي مجموعة التصورات والتوقعات والأفكار التي تتشكل عند العمال تجاه عملهم، وتعمل هذه التمثلات على توجيه إقبالهم على العمل والأداء الفعال فيه.

3. التمثلات الاجتماعية للعمل في الجزائر:

شهد عالم العمل في المجتمع الجزائري منذ الاستقلال حدوث تغييرات وتطورات في بنية العمل، اتجاهاته ومظهراته، لاسيما ما تعلق منها بطبيعة الملكية، نظام الأجور، تصميم و هيكلية مجال ممارسات الأنشطة الإنتاجية... وتماشيا مع هذا الأمر كان للتمثلات الاجتماعية للعمل نصيبا من تلك التحولات التي سنتطرق لجوانب منها، وفقا لمختلف المراحل التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد الاستقلال، مع الإشارة لمرحلة ما قبل الاستقلال.

1.3. مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر:

إن أهم ما ميز هذه الفترة التاريخية من توجهات الفرد الجزائري للعمل هو كونها تتمحور حول العمل في الفلاحة وخدمة الأرض، حيث كان الفلاح الجزائري تتجسد نظريته وموقفه تجاه العمل في حبه لعمله وذلك لتلبية حاجياته وتطبيقا للعرف المجتمعي القائم على الإلتقان و التفاني، هذه المميزات لم تتغير كثيرا مع الدخول في فترة العهد العثماني حيث أن هذه الفترة عرفت بروز عادات مهنية جديدة وظهور أصناف عمل توازي ما كان عليه العمل سابقا، كما وقد عرف العمل في الجزائر خلال فترة العهد العثماني أيضا بروز التنوع،

خاصة أن النشاطات في تلك الفترة كانت متعددة وبالأخص ما يتعلق منها بالتعامل مع المواد الأولية والثروات الحيوانية والنباتية" حيث أن ميناء الجزائر كان يصدر في بعض السنوات قليلا من التمور والتين والزيتون والعنب الجاف وريش النعام والملح وقليلا من المنتجات أهمها الزرابي والمناديل المطرزة." (قدور، 2007، ص 272)

بالإضافة إلى هذا عرفت هذه الفترة ازدهارا في الصناعات اليدوية والحرف حيث تعددت وبشكل كبير أنواع الحرف التي امتنها الجزائريون كما وحافظوا عليها وعملوا على تطويرها في سياق تنظيمي محكم، حيث " تتميز الجماعات الحرفية بشكلها الهرمي المحكم التنظيم الذي يتصدره أمين الأمناء، ويعود إنشاء هذا المنصب استنادا إلى - ابن المفتي - صاحب تاريخ باشاوات الجزائر إلى عهد التنظيمات الإدارية الأولى التي أحدثها العثمانيون منذ بداية عهدهم بالجزائر." (غطاس، 2001، ص 181)

و كحصوله لما مر به العمل في هذه الفترة فقد " كان اقتصاد الجزائر في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر، بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية والصناعة والتجارة، ومن ثم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي 1830." (المشهداني و رمضان، 2013، ص 421)

وبالتالي فإن تصورات العمل في هذه الفترة تميزت بوجود توجه نحو العمل اليدوي باعتباره المحقق لأهداف العامل ويعود عليه بالمقابل المادي الذي يسد حاجياته، بالإضافة إلى طبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحتم على امتنان هذا النوع من العمل باعتباره يحقق الهدف العام للمجتمع آن ذاك .

2.3. مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر:

تغيرت ضمن هذه المرحلة من تاريخ العمل في الجزائر التمثلات الاجتماعية التي يحملها الأفراد العاملين اتجاه عملهم، وذلك لعدة اعتبارات أبرزها طبيعة ملكيتهم لوسائل العمل ونوعيته والظروف المحيطة به مقارنة مع المرحلة السابقة، حيث عاش الفرد الجزائري إبان الفترة الاستعمارية العديد من التغيرات التي أثرت على طريقة تفكيره، نفسيته، وتمثلاته نحو العمل والحياة الاجتماعية بصفة عامة، خاصة أن التعاقب التاريخي للاستعمارات في الجزائر وإن اختلف زمانه وطبيعته فإنه خلف مجموعة من التحولات بدءا من الجانب الاقتصادي وصولا إلى بقية المجالات وقد لعب الاستعمار الفرنسي أكبر دور في ذلك حيث كانت فترته الاستعمارية الأطول زمانا والأكثر تأثيرا على الفرد الجزائري و تجلّى في تراجع كبير وتوقف شبه تام للتطور الحضاري والذي نتج عنه نقص التحكم في وسائل العمل انطلاقا من ضعف المستوى العلمي والمهني لدى الجزائريين ما أدخل مفهوم العمل وما يرتبط به في تصادم وعدم وضوح الهدف منه و المرجعية التي يستند عليها في تحقيقه.

فهدف الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم يكن البناء والتعمير بل كان الاستغلال واستنزاف الثروات وخدمة مصلحة فرنسا في كافة النواحي ومنها الصعيد الاقتصادي بالأخص " إذ تم خلال هذه الفترة تغلغل وتوسع الرأسمالية مؤدية إلى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية جوهرية وقد تجسدت هذه السيورة خاصة في عمليات المصادرة المتنوعة التي تعرض لها الفلاحون وكذلك تدمير الحرف مما أحدث اختلالا عميقا في البنية الاجتماعية القائمة ونتج عن ذلك اقتلاع الآلاف من قراهم و مداشرهم والرمي بهم في سوق العمل المأجور التي بدأت تتشكل تدريجيا مع ظهور مزارع المعمرين ومنشآتهم التجارية." (عنصر، 1997، ص 05) وبذلك قامت السياسة الفرنسية بتحطيم القيم المهنية التقليدية لدى الفرد الجزائري وخلقت منه عاملا مأجورا لدى المستعمر لا يهتم بتطوير صناعته ولا التحسين من حرفته التقليدية.

" كما عرفت الوظائف خلال هذه الفترة احتكار الفرنسيين على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية من خلال تطبيق القانون المتعلق بالوظيفة العامة الصادر في 19 أكتوبر 1946 ولقد تميزت هذه الفترة بتطبيق سياسة تعتمد على إقصاء الجزائريين من التوظيف والالتحاق بمناصب العمل على مستوى المؤسسات والإدارات الفرنسية." (رميني والهاشمي، 2017، ص 188)

لقد شهد العمل في هذه الفترة العديد من التغيرات وقف عندها **بيير بورديو Pierre Bourdieu** في كتابه (العمل والعمال في الجزائر) بالقول أن " مفهوم العمل لا وجود له في النظام الزراعي للمجتمعات التقليدية، فالعمل ينتج في سياق حركة بروليتارية في مواجهة الفلاحين الذين اقتلعوا من جذورهم مع البطالة التي تهددهم بالسحق الاجتماعي. في السياق الحضري يترتب عن ذلك حسب تفسيرات **بورديو Bourdieu** انفصال الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية عن العمل، وربما بدفع النظام الاستعماري في الجزائر إلى تفكيك المقولات الاقتصادية." (لوران، 2013، ص 42)

" في هذا السياق التاريخي بالتحديد برز ذلك الربط العفوي الذي لازال حاضرا إلى اليوم في المخيال الجمعي للجزائريين، بين العمل ومقولة "خبزة الأولاد"، التي تحيل إلى أن الهدف من العمل هو ضمان لقمة العيش لا شيئا آخر. في نفس الفترة كذلك برزت مقولة "الشهيرة" التي احتلت مكانة مركزية ضمن الخطاب الاجتماعي حول العمل كونها تعبيراً عن الأمن وسط العالم الغريب وغير الآمن الذي ولده الاستعمار." (خرشي، 2017، ص 140) " كما أن لفظ العمل ارتبط في التراث الشفوي بالعديد من المقولات المتوارثة، والملاحظ أن لفظ (الخدمة) هو الأكثر تداولاً من العمل، و (الخدمة) يقع إطلاقها على أصناف من الأعمال المتعبة و المزهود في أدائها." (علوط و بجاج، 2017، 238)، بالإضافة إلى أن كل الظروف التي سادت في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي جعلت من العامل الجزائري يكتسب تمثلات عمل مركزية تتمثل في تصور العمل على أنه مجهود بدني شاق يعود بالفائدة لمالك الأرض (المستعمر) مع الاستفادة القليلة منه في سد رمق العيش وتحقيق حاجيات الأسرة الأساسية دون التفكير في الكماليات، حيث أن العمل هو الجهد الواجب القيام به كتحصيل لعدم ملكية وسائل الإنتاج (الأرض) خدمة للملاك بصفة إجبارية.

3.3. مرحلة بعد استقلال الجزائر:

واجهت الجزائر بعد الاستقلال العديد من الصعوبات والعراقيل على جميع الأصعدة خاصة مجال العمل، حيث كانت وضعية الاقتصاد الصناعي مزرية ما جعلها تعمل على إعادة بناء اقتصاد يحقق سياستها الجديدة وذلك وفق تحديين نظري وميداني:

- يتعلق التحدي الأول بإعادة بناء قيم العمل - باعتبارها محركات لسلوك الإنسان المهني- وبذل الجهد من خلال إصلاح التمثيلات الاجتماعية نحو العمل.

- أما التحدي الثاني فيتعلق بتكوين موارد بشرية مؤهلة تستجيب لخصوصيات المرحلة و تحدياتها، خاصة أن أغلبية الإطارات المسيرة هاجرت بعد الاستقلال، الأمر الذي جعل من إعادة بناء اقتصاد جزائري مستقل هدفا أساسيا لإحداث التنمية المجتمعية ضروري وحتمي حتى وإن كان هذا عبر مراحل .

1.3.3. مرحلة التسيير الذاتي و المؤسسة الوطنية (1962-1971):

عقب الاستقلال، تم تبني نظام التسيير الذاتي كمبادرة من العمال الجزائريين لسد الفراغ الذي خلفه الاستعمار الفرنسي في مجال تسيير النشاط الإنتاجي في الوحدات الإنتاجية. وتميزت هذه الفترة ب بروز أزمة حادة في التسيير بسبب الرحيل الجماعي للمعمرين الذين كانوا يسيرون هذه المؤسسات بالإضافة إلى نقص في عدد الإطارات الجزائرية وقلة الخبرة والكفاءة، إلا أن الرغبة في المحافظة على الممتلكات والنهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره كان أمرا دافعا بالعمال إلى مواصلة العمل والمحافظة على الإنتاج.

ولتحقيق هذا الهدف " اعتمدت حركة التسيير الذاتي في الصناعة كما في الزراعة لمجابهة رحيل المعمرين، وقد تكون قطاع الصناعة من مؤسسات صغيرة الحجم قدر عددها عام 1964 ب: 330 مؤسسة وعدد العاملين بها 3000 عامل. والجدير بالإشارة هو أن

الشركات الأجنبية الكبيرة لم تغادر الجزائر عموماً سنة 1962، بل بقيت وحافظت بذلك على ممتلكاتها الصناعية، أما التي غادرت وتركت ملكيتها للتسيير الذاتي فهي مؤسسات الفرنسيين المقيمين بالجزائر العاصمة." (بن أشنهو، 1982، ص 26)

كما عرفت هذه الفترة تغييراً في العلاقات ما بين الطبقة العاملة وبين فئة أرباب العمل وهذا نتيجة المراقبة الحكومية التي خضعت لها طبقة أرباب العمل، حيث اتجهت نحو إشراك العمال في عملية التسيير ما جعل المؤسسات المسيرة ذاتياً في هذه المرحلة تتبنى الاتجاه الاشتراكي." وكمحاوله منها لإضفاء صفة الرسمية والتنظيم القانوني للتسيير الذاتي، عمدت الدولة من خلال قرارات مارس 1963 إلى تحويل الحركة العمالية الجماهيرية إلى مؤسسة بيروقراطية، سعت الدولة فيما بعد إلى السيطرة عليها ليختفي المفهوم الاجتماعي لمبدأ التسيير الذاتي ويحل محله إستراتيجية سلطة الدولة من خلال الازدواجية في سلطة التسيير بين الرئيس الذي تنتخبه الجمعية العامة للعمال والمدير العام المعين من قبل الدولة والذي يفرض عملياً سلطة هذا الأخير في اتخاذ القرارات المتعلقة بتجهيز هذه الجمعيات أو إقراضها وتسويق منتجاتها" (معمر ، 2006، ص 211)

ليأتي بعد هذه القرارات ما يسمى بمرحلة الشركة الوطنية والتي ظهرت كنتيجة للتحويلات التي شهدتها القطاع الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال، بالإضافة إلى الجانب السياسي الذي لعب دوراً في التحويلات المتتالية وأبرزها تأميم المؤسسات في عدة قطاعات، كما ظهرت هيمنة الدولة أيضاً على القطاع العمومي في هذه الفترة وتم العمل على إضفاء الطابع الاشتراكي على المؤسسات المسيرة ذاتياً كتجهيز منها لمرحلة الموالية لكن قبل ذلك تم الدخول في ما يعرف بالشركة الوطنية كإستراتيجية مسبقة.

وكقراءة لهذه المرحلة، يمكننا القول بأنها مرحلة انتقالية أساسية شهدت من خلالها الجزائر ظهور المبادرات العمالية الهادفة للتسيير والإدارة من منطلق الوطنية والاستقلالية والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، إلا أن هذه المبادئ واجهتها العديد من الصعوبات أبرزها نقص وعي العمال وصعوبة تكيفهم باعتبار غالبيتهم أمية و متمرسين في الفلاحة لا في الصناعة. كما ظهرت في هذه المرحلة أيضاً العديد من الظواهر أبرزها تفشي السلوكات البيروقراطية وغيرها من المظاهر التي خلقت تناقضات أدت إلى عرقلت التسيير الذاتي وتقليصه والاستغناء عنه ليتم الانتقال إلى مرحلة تسييرية أخرى عرفت بالتسيير الاشتراكي.

وبالتالي فإن أبرز التمثلات الاجتماعية التي ترسخت لدى العمال في هذه الفترة تركزت حول ضرورة الاهتمام بالعمل داخل المصنع والمحافظة على كينونته رغم نقص الخبرة والكفاءة بغية تحقيق الأهداف الرامية للنهوض بممتلكات الدولة الجزائرية، ومع مرور السنوات ضمن هذه المرحلة برزت تمثلات أخرى تدور حول أن العمل داخل المصنع يعطي لعامل الحق في التصرف واكتساب السلطة التي تحولت فيما بعد إلى سلوكات بيروقراطية تضر الهدف العام.

2.3.3. مرحلة التسيير الاشتراكي (1971-1980):

تميزت هذه المرحلة بتغيرات عديدة، حيث اكتسب العمال خلالها خبرة باعتبارهم مسيرين وعمال في نفس الوقت في عملية الإنتاج، حيث أدركوا أن هذا الأخير هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على مصالحهم ومصالح المؤسسة.

كما أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر كمحاوله منها لإحداث انطلاقة جديدة وحقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني، أدت إلى استيراد مؤسسات جاهزة ذات طابع صناعي دون مراعاة الخلفية الفكرية وخصوصيات العامل الجزائري ذو الطبيعة الفلاحية، الأمر الذي ولد العديد من المشاكل في هذه المؤسسات أبرزها مشاكل الأداء والفعالية الإنتاجية بالإضافة إلى عدم التوافق في الهوية والمرجعية الإيديولوجية، ما جعلها وسطاً يسوده الصراع ومحاوله إخضاع المؤسسة الصناعية للعقلية الفلاحية من طرف القائمين عليها.

ويرى العياشي عنصر" أن الفترة الممتدة بين (1967-1979) والتي استند فيها نموذج التنمية إلى مجموعة من الأفكار والإجراءات مثل التأميمات وبناء قطاع عمومي واسع واعتماد المخططات التنموية الهادفة إلى اقتصاد متركز حول الذات وكذلك فكرة التصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه الصناعات التصنيعية، كل ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة تمتلك ديناميتها الداخلية بعيداً

عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن، لكن بؤادر فشل هذا النموذج بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة عن إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات المهارات المرتبطة بنقل التقنية الحديثة وتحقيق تراكم معرفي، ويصف هذه السياسة بالفشل كونها طبعت مشروع التنمية بضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبيرة. " (عنصر، 1996، ص 182)

"ووصف الجيلالي اليابس المشروع التنموي الذي انتهجته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بالشعوبي واعتبره قائما على العقلانية والتخطيط والتحديث والتصنيع والتقنية، هذا المشروع حجب إمكانية بروز تناقضات داخل الطبقة الاجتماعية، كما حرص هذا المشروع على تطبيق القوانين التي تقسم العمل بشكل تجعله القطاع العام يحتكر الصناعات الكبرى والقطاعات الإستراتيجية ويسمح للقطاع الخاص بإنتاج المواد الاستهلاكية فحسب وذلك إلى غاية 1978، حيث استطاعت البرجوازية الصناعية أن تتنفس وتستفيد من المشروع الاجتماعي الجديد القائم على الانفتاح والتحرر وتشكيل علاقات القوة ونضج الشرائح الاجتماعية إزاء التناقضات التي أفرزها الحراك الاجتماعي والتي كانت لصالح القطاع الخاص على خلاف الإرادة المعلن عنها في الخطاب الرسمي." (Liabes, 1984, p 41-60)

وبذلك فإن ظهور سلبيات عديدة أثرت على السير الحسن للعمل في هاته المرحلة يمكن إرجاعها لعدة عوامل أبرزها السياسة الاقتصادية الريعية البترولية التي كان لها الأثر العكسي على التطور التقني والقيمي والعلائقي ما أدى إلى الإفلاس المتتالي للمؤسسات العمومية. واستمر هذا الوضع على حاله إلى غاية الوصول بالمؤسسات إلى مرحلة التقشف. بالإضافة إلى مظاهر أخرى أثرت على تمثيلات العمال وولائهم الكبير للعمل مقارنة بما كانوا عليه سابقا حيث انتشرت الرشوة والمحسوبية والتسيب واللامبالاة في العمل وذلك من جراء سوء التسيير والرقابة. " ولهذا الأسباب ولغيرها فشلت تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات كما فشلت من قبله تجربة التسيير الذاتي، وهذا ما دعا الحكومة للبحث عن مخرج للأزمة التي حلت بالمؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص فأصدرت مشروع جديد كفيل بإعادة التوازن للمؤسسات، وهو إعادة هيكلة المؤسسات " (زروال، 2015، ص 73)

وبذلك يمكن القول أنه ورغم ما جاء به التسيير الاشتراكي إلا أن السلبيات المتعددة التي عرفت هذه المرحلة فإن هذه الظروف حتمت انتشار تمثيلات عمل سلبية اتجاه العمل الصناعي بسبب عدم توافقه مع العقلية الجزائرية المتمرس في الفلاحة، بالإضافة إلى انتشار مظاهر سلبية أكدت التصورات السائدة خاصة استغلال المنصب وعدم المبالاة والبطالة الممنعة وغيرها من السلوكيات التي قللت الرغبة في العمل وجعلت النظرة حول أهميته والرغبة في القيام به وضرورته كما كانت سابقا تخف وتتحول لكونه نشاط يوفر العائد دون الحاجة لبذل أقصى مجهود.

3.3.3. مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1988):

" ظهرت الخطوط الأولى لعملية إعادة الهيكلة في المرسوم الصادر (14-10-1980) ضمن المخطط الخماسي للتنمية الوطنية (84/80) الذي يهدف إلى التخلص من المركزية البيروقراطية وأن تتحمل المؤسسات النتائج التي تحصل عليها." (شوية ، 2006، ص 52)

"حيث أنه وبعد وفاة الرئيس بومدين واعتلاء السلطة قادة محسوبين على التيار الغربي و الفكر الأوروبي وكذلك وصول الاشتراكية بالمؤسسات إلى الإفلاس حيث أصبحت عالية على الخزينة العمومية، لجأت الدولة إلى سياسات إصلاحية ابتدأت بمرحلة إعادة الهيكلة والتي أخذت بعدين هامين:

- **إعادة الهيكلة العضوية:** والتي اختصت بالمؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير المتعدد المهام حسب المعيار المعتمد والهدف من ذلك كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة أما المؤسسات الجهوية والمحلية فبلغت 526 مؤسسة، وكان العمل المستهدف هو تقسيم المؤسسات الوطنية إلى 145 مؤسسة والمؤسسات الجهوية إلى 1200 مؤسسة.

- **إعادة الهيكلة المالية:** كل مؤسسة تستطيع العمل وممارسة نشاطها إذا وفرت لها موارد مالية مهما كان مصدرها فإن هذه الموارد في المؤسسة هي وسائل تمويل لمختلف استعمالاتها حتى تستطيع خلق عملية التوازن ما بين مواردها واستعمالاتها. " (بن الطاهر، 2019، ص 529-530)

وفي دراسة الصناعة والمجتمع: حالة المؤسسة الوطنية للصلب (1978-1982) لجماعة الثلاث (علي الكنز، سعيد شيخي، جمال غريد) حيث أجريت الدراسة على (07) وحدات إنتاجية منتشرة عبر مختلف أنحاء الوطن، غطت (1500) استثمارة مست جميع الفئات المهنية وحاولت إبراز تمثلات العمل لدى تلك الفئات.

توصل **علي الكنز** من خلال خطابات المستجوبين-الإطارات- حول تمثلاتهم للعمل في المؤسسة إلى أن لديهم تمثلات عمل تختلف عن بقية العاملين في المؤسسة، حيث أن هذه الفئة " لا تتصور نفسها كمسؤولي صناعات فقط بل كقائمين على تحديث مجتمع في كليته، أي كمناضلين من أجل عالم جديد. ولكن لما تأكدوا بأنهم غير قادرين على التحكم في المجتمع الذي كانوا يرغبون في تحويله، اعتقدوا في أغليبتهم أن الفئات الأخرى من مستخدمي المؤسسة وخاصة العمال المنفذين-اليدويين- لم يعتنقوا بالقدر الكافي الروح التي أرادت SNS تلقينها إياهم". (بشير، 2018، ص 24)

من خلال هذا يمكن القول أن تمثلات الإطارات لعملهم كانت تتناقض مع تمثلاتهم عن باقي المستخدمين، ونع ذلك من اعتقادهم أن العمال كان عليهم التحالف معهم في عملية إنجاح هذا المشروع، في الوقت الذي تصرف فيه العمال دائما بصفتهم أجراء يواجهون رؤسائهم في العمل، ما خلق نوعا من الصراع بين الطرفين داخل المؤسسة.

أما عن محتوى التمثلات التي توصل إليها **جمال غريد** من خلال دراسته في مؤسسة SNS فقد أشار إلى التمثلات الاجتماعية قبل وبعد العمل في المؤسسة " فعندما يتقدم العامل إلى SNS بهدف التوظيف، فهو يتقدم قبل كل شيء أملا في الحصول على منصب عمل دائم وأجر محدد. وعندما يقضون مدة زمنية لا بأس بها في المؤسسة ترى أغليبتهم أنها يائسة داخل المؤسسة أي أنها تلتحق بورشاتها بصفة غير مسرورة، وبالإحساس نفسه تقوم هذه الأغلبية بعملها، كما ترفض الكلام عن العمل وعن المستخدمين خارج أوقات العمل، فهي تشتغل لا لشيء إلا لأنها مضطرة على القيام بذلك ولأنها مفتقدة للبدل". (بشير، 2018، ص 32-33)

في حين قدم **سعيد شيخي** تمثلات فئة المؤهلون-أعوان التحكم- بكونهم يحملون تمثلات عمل تختلف عن تلك المرسحة لدى فئتي الإطارات والعمال، حيث " يتصور المؤهلون أنفسهم بمثابة مرسل إليه، وسيط ومرسل ولكن دون التمتع بالمسؤولية الكافية، لأن مغادرتهم مصف العمال لم تؤهلهم دخول فضاء الإطارات فهم الخط الأمامي للقيادة وفي الوقت نفسه الدرجة السفلى في التأطير. تلکم هي مكانتهم في السلم الرتبي وما يفرضه التنظيم من وظيفة، فهم يشعرون بأنهم مسؤولين عن الانضباط في العمل إلا أنهم يصرحون بافتقارهم لوسائل فرضه، الحفاظ عليه ولا لتحسينه". (بشير، 2018، ص 52)

وكملاحظة للمراحل السابقة وخاصة إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية فقد خلفت هذه الفترة مجموعة من الاختلالات داخل مختلف القطاعات خاصة على المستوى البشري الذي اتصف بالندرة بالخصوص الموارد البشرية المؤهلة، في حين كانت هناك فائض من اليد العاملة غير المؤهلة ما خلق عدم توازن بين الكم والكيف وبالتالي ظهرت البطالة المقنعة، شكل هذا نوعا من التمثلات الاجتماعية نحو العمل تتمركز حول عناصر عدم أهمية العمل وعدم وجود رقابة تفرض الجدية والمسؤولية فيه ما أنتج نوعا من العمال ذوو الهمم

المنخفضة في العمل والذين يحملون تمثلات اجتماعية سلبية اتجاه عملهم، وبعد هذه المراحل اتجهت الدولة إلى تطبيق سياسة جديدة وهي سياسة استقلالية المؤسسات.

4.3.3. مرحلة الاستقلالية (1988-1990):

"عرفت المؤسسات الاقتصادية العمومية استقلاليتهما بصدور قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية وقانون 88-02 المتعلق بالتخطيط. ويقصد بالاستقلالية منح المؤسسة حرية المبادرة وجعلها بعيدة عن الوصاية بهدف تحسين مردوديتها الاقتصادية مع ضرورة الاستقلالية المالية من خلال الاعتماد على مواردها الذاتية، وكان الهدف من وراء الاستقلالية هو دفع المؤسسات العامة إلى تفاعل مع السوق، وتلبية حاجاته بإنتاج السلع والخدمات التي تعد مصدر التراكم للاستثمارات الممولة بمواردها الذاتية." (الشيخ، 2009، ص 260)

هذا الهدف لم يجسد على أرض الواقع بل على العكس برزت على السطح العديد من الظواهر السلبية والتي أبرزها ظاهرة تسريح العمال، حيث شهدت المؤسسات آن ذاك أعداد كبيرة من العمال الذين تم تسريحهم، الأمر الذي خلق حالة من الغليان عند الطبقة العاملة انعكست في شكل الإضرابات المتكررة وفي مختلف القطاعات مع وجود صراعات و نزاعات في العلاقات الداخل مجال العمل. "كما صاحب مرحلة استقلالية المؤسسات المالية اختلال مالي وتجاري لهذه المؤسسات في ظل تناقص الاستثمارات و الأنشطة الإنتاجية وارتفاع وتيرة البطالة مع تراكم الديون و التبعة للخارج... كما شهد القطاع الاقتصادي جملة من المظاهر السوسيو-تنظيمية سنة 1990 وبسبب النزاعات القائمة في العمل سجل 1116 إضرابا أي ما يعادل 65 % من مجموع الإضرابات ، مقابل 496 إضرابا في القطاع الإداري أي نسبة 28 % إضافة إلى 122 إضرابا في القطاع الخاص وهذا ما يعادل 17 % فبمجرد حلول 1990 وهي أول سنة تم فيها تطبيق القانون الجديد المعدل حول علاقات العمل في المؤسسة العمومية الاقتصادية." (بوط، 2014، ص 443-444)

وفي إطار التغيرات التي طرأت على المؤسسة الجزائرية وخلفت بعدها العديد من التحولات فإن هذه الأحداث أنتجت مجموعة من التمثلات الاجتماعية لدى العمال، وجاءت دراسة **فؤاد نوار** لتبين ذلك وهذا من وجهة نظر المعاشيين لفترات التغيرات الطارئة على المؤسسة الجزائرية ومؤسسة تيريفيلور نموذجا حيث أبانت تصريحاتهم بأنهم "متأثرين بشدة بالخطاب السياسي و الأيديولوجي الذي ميز الفترة الممتدة بين 1968 و 1985، وتعود شدة هذا التأثير إلى الصدمة الناتجة عن تسريح 500 عاملا على دفعتين وتغيير الحرفة الأساسية للمؤسسة (من الصناعة الثقيلة إلى الصناعة الخفيفة)، كما تعود أيضا إلى الخطابات التي صاحبت سياسة التصنيع التي أنتجت خطابات أيديولوجية كثيرة حولت المؤسسة الصناعية نتاج المشروع التنموي إلى مكان للترويج للخطاب الأيديولوجي الرسمي وهذه الصورة ما تزال ماثلة في أذهانهم." (نوار، 2005، ص 114-115)

بذلك وانطلاقا من الوقائع التي عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية منذ الاستقلال وحتى مرحلة الاستقلالية، وبعد عدم القدرة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والخروج من فترة الأزمة التي تكونت بصفة تراكمية وزيادة الظروف الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى الظروف السياسية المتأزمة آن ذاك، كل هذه الأوضاع جعلت من الوضعية الاقتصادية في هذه المرحلة تراوح مكانها دون القدرة على تطبيق الحلول النظرية بصفة كلية، الأمر الذي خلق تمثلات سلبية لدى العاملين في المؤسسات العمومية اتجاه عملهم و المكان الذي يزاولون فيه عملهم، حيث أن الأزمة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل مست مختلف الأصعدة الاجتماعية والنفسية و الفكرية أيضا، ما جعل من الخروج من الأزمة التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري والاستعانة بالقطاع الخاص أمر ضروري.

5.3.3. مرحلة الخصخصة: بداية من 1995

" إن تبني الجزائر لسياسة الخصخصة يمثل خطوة هامة في طريق التصحيح والتعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني، ويمثل قرارا حاسما في وضع حد لمميزات الفترة السابقة التي اتسمت بتدخل الدولة في كل الأنشطة وإحكام رقابتها على الجهاز الإنتاجي، كما جاءت فكرة الخصخصة في الجزائر بعد الفشل الذي ميز قطاعها العام وعجزه عن الوصول إلى المردودية وتحقيق فائض، واعتماده الكلي على خزينة الدولة في تمويله، وقد سعت الجزائر إلى الخروج من هذه الدائرة المغلقة بتطبيقها لسياسات مختلفة كان الفشل حليفها. " (خبابة، 2006، ص 132)

إن هذا الاعتماد على سياسة الخصخصة باعتبارها كبدل علاجي يهدف لتعديل الاقتصاد الوطني وعصرنته والعمل على فتح مجال لقدرات جديدة تعزز النشاط الاقتصادي وتنهض به، جعل من عملية خصخصة بعض من المؤسسات العمومية حلا قد يعود بالفائدة على القطاع الاقتصادي كافة.

" تبنت السلطات الجزائرية منذ 1994 العديد من النصوص القانونية التي كانت تهدف لإعادة تنظيم نشاط القطاع العام بمنحه المزيد من الحرية. حيث تمثل القانون الأول في قانون المالية التكميلي 1994 والذي تمثل في التدابير والإجراءات الجديدة وهذا بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994 والذي نصت فيه المادة 24 و 25 على فتح المجال للمؤسسات العمومية للتنافس عن أصولها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من القطاع الخاص، وأعطى لهذه المؤسسات كذلك الحق في فتح رأسمالها لمؤسسات القطاع الخاص، ووصفت هذه المرحلة ب: الخصخصة الصامتة أو الخصخصة الجزئية. (بن نعمون ، 2017، ص 161-162) من خلال هذا يمكن القول أنه ورغم القوانين والنصوص المشددة في هذا الإطار إلا أن مسار الخصخصة في الجزائر بقي يراوح مكانه، ويمكن إرجاع ذلك لعدة عوائق واجهت تطبيقه، منها ما يتعلق بمشكلة ديون المؤسسات التي عرضت للخصخصة، ومنها ما يخص فائض العمالة وانخفاض المستوى المعيشي، زيادة على العراقيل الإدارية والتنظيمية كغياب الشفافية وضعف السوق المالية في الجزائر. وبذلك تكون الجزائر وواجهت في هذه المرحلة مجموعة من العراقيل التي تجعل من البحث عن حلول ناجعة تحقق النهوض بالاقتصاد الوطني أمرا ضروريا في ظل التطورات العالمية في مختلف المجالات.

كما أشار بشير محمد في دراسته " الثقافة والتسيير في الجزائر " إلى أن النماذج التسييرية التي تم الاعتماد عليها وتطبيقها في الجزائر على مراحل شكلت تماثلات العمال اتجاه العمل والمؤسسة الصناعية وخاصة مرحلة الخصخصة أو الشراكة" التي طبعت بدون شك تصورات الأجراء من خلال ما ترتب عنها من علاقات وتفاعلات يمكن حصرها في كلمة واحدة هي مطالبة المؤسسة بتقديم الخدمات الاجتماعية". (بشير، 2007، ص 27)

هذه المطالبة يمكننا ربطها بتدهور الأوضاع السوسيو-اقتصادية التي كان لها كبير التأثير في تشكل تماثلات عمل سلبية لدى العمال خاصة فئة المسرحين من المؤسسات العمومية، هذه الوضعية أشار إليها **فؤاد نوار** في دراسته العمل والأسرة في خطابات العمال المسرحين من ظرف العمل المأجور العمومي، إذ عبروا عنها بخطابات عكست تماثلهم الاجتماعية نحو العمل، " يسرد العمال المسرحون مساراتهم المهنية و الاجتماعية المتباينة بعد مغادرة ظرف العمل المأجور العمومي، ولكن في الوقت نفسه لا يكفون عن ذكر تجارب مأساوية للعديد من زملائهم... وما يلاحظ على جملة الأمثلة التي تستعرض التجارب الشخصية أو تجارب رفقاء العمل أن الحديث عن نهاية العلاقة مع العمل النمطي هو حديث متصل تماما بالأسرة، بحيث يغيب ضمنه الحديث عن العلاقات مع الحرفة والمهنية ومكان العمل وتوقيت العمل والإرهاق والمخاطر المهنية ليحل محله الحديث عن الأسرة ومكوناتها". (نوار، 2014، ص 43)

4.3. مرحلة بعد الإصلاحات في الجزائر:

بعد مرحلة الإصلاحات التي طبقتها الجزائر كمحاولة منها للنهوض بالقطاع الاقتصادي، ولمواجهة الاختلالات والفشل في المراحل السابقة لجأت الجزائر إلى برامج تصحيحية كمخرج لها لحل الأزمات وبناء اقتصاد تبنى فيه مؤسسات تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أبرز الأهداف هو التخفيف من نسب البطالة وتوفير مناصب الشغل، وقد عمدت الجزائر في هذا الإطار إلى خلق آليات وبرامج تشغيل هدفها إما التشغيل المباشر أو التشجيع على إنشاء مؤسسات توفر فرص العمل. هذه الأجهزة والبرامج التشغيلية جاءت في عدة صيغ نذكرها في ما يلي:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

- جهاز الإدماج المهني DAIS.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

- جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

- برنامج الشبكة الاجتماعية.

- برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE.

تم تجسيد هذه البرامج منذ سنة 1992 بتطبيق برنامج الشبكة الاجتماعية ليليه برامج أخرى جاء المخصص منها لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996 عملا بالمرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، والذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. " ولعل من أبرز الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة البطالة هو إنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل. حيث في بادئ الأمر تم الانطلاق من برنامج تشغيل الشباب وبرنامج الإدماج المهني ل يتم بعدها ونظرا لعدم تحقيق البرنامجين لطموحات الدولة ولم تحقق النتائج المرجوة تم خلق ما يعرف ببرنامج عقود ما قبل التشغيل والذي أنشأ في سنة 1998، ليليه برنامج القرض المصغر والذي دخل حيز التنفيذ في سنة 1999، ونظرا لارتفاع نسب البطالة عمدت الدولة لإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. ولم تتوقف الجزائر عند هذا الحد من الإصلاحات بل كانت دائما تفكر في تحسين اقتصادها وتعمل على تحقيق التوازن العام النقدي والمالي من أجل الرفع من معدلات النمو الذي يظل الهدف الأساسي الذي يظل تسعى إلى تحقيقه من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة (2000-2004) والبرنامج التكميلي له (2005-2009). " (عرقوب، 2013، ص 68)

" حيث أن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) تجسد في النشاطات الخاصة بدعم المؤسسات والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، كما هدف أيضا هذا البرنامج إلى إنعاش الأنشطة الاقتصادية خاصة في مناطق الظل، وضمن هذه الفترة عمدت الدولة لإنشاء 22000 منصب شغل دائم ثابت بغلاف مالي تكميلي قدره 09 مليار دينار حيث سمح هذا الجهاز بتوفير مناصب عمل مؤقتة. " (علوش، 2014، ص 48)

" ليأتي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) في إطار مواصلة وتكثيف المسار السابق، حيث تم العمل على انطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو وكان الهدف منه تحقيق و دعم النمو المحقق، فقد عرفت معدلات النمو تطورا بعد ثمان سنوات من انتهاء برنامج الجيل الأول من الإصلاحات. " (عرقوب، 2013، ص 79)

" أما برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) الذي تضمن تشجيع إنشاء مناصب الشغل حيث تمت الاستفادة من 350 مليار دينار لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وكل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال هذه السنوات الخمس، حيث وصل معدل التشغيل إلى 36.4 % سنة 2014." (شقبق و زري، 2019، ص 99)

" كما أنه وتحت وقع ارتفاع أسعار المحروقات وامتلاء خزانة الدولة التي شرعت في تمويل مشاريع ضخمة للبنية التحتية حدث تغيرا مستجدا في بنية قوة العمل الوطنية بدخول العنصر الأجنبي-الصيني على الأخص- إلى سوق الشغل واشتغاله في قطاعات بعينها مثل البناء والأشغال العمومية... كما أن هناك أرقام رسمية تشير إلى أن عدد العمال الذين استفادوا من تسريح عمل مؤقت مقدم من طرف مصالح وزارة العمل إلى غاية 30 سبتمبر 2011 بلغ 50.760 عامل، ليصل في بداية جوان 2014 إلى ما يقارب 140.000 عامل أجنبي." (خرشي، 2017، ص 366-367)

" أما في سنة 2015 شهدت البلاد أزمة اقتصادية حادة نتيجة لتدهور أسعار النفط على المستوى العالمي، مما انعكس سلبا على سيولة التوظيف في الجزائر بحيث تقرر تجميد عمليات التوظيف على جميع الهيئات والمؤسسات العمومية باستثناء القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي على غرار الصحة والأمن والتعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني باعتبارهم قطاعات حيوية لا يمكن زعزعة أو إيقاف نشاطهم بالنظر إلى الدور الاستراتيجي الذي تؤديه في المجتمع." (رميني ومقراني، 2017، ص 197)

في حين الفترة الحالية يعرف العمل في الجزائر تغيرات في عدة نواحي، حيث بعد مراحل الإصلاحات ومحاولة النهوض بقطاع العمل فإن ما يميز هذه الفترة هو ظهور قيم عمل جديدة وتقنيات أجد، حيث أن التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال أنتجت أساليب جديدة للعمل والتي تتسم بـ:

- الخروج التدريجي من الإطار المادي إلى الإطار الافتراضي (غير المادي).

- الاتجاه نحو الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها المدركة لهذه التكنولوجيات.

- الاعتماد على الرقمنة والأنظمة الحديثة في التخطيط والتنفيذ للعمل وتقييمه.

كما يعرف العمل في الجزائر تراجعاً في قيمه خاصة قيمة العمل اليدوي، حيث أصبح التوجه نحو العمل الإداري والخدمي ميزة سوق العمل ويظهر هذا في الإحصائيات المتعلقة بهذا الخصوص والتي تبين عدم التوازن بين نسبة العاملين في القطاع الخدمي وبقية القطاعات المنتجة، ويرجع هذا لعدة اعتبارات أبرزها رغبة الشباب في الحصول على عائد مالي دون بذل جهد كبير، فالعمل في المجال الفلاحي أو الصناعي أو البناء أو في مجال التنظيف يتطلب جهوداً بدنية لذلك، كما يمكن إرجاع هذا لارتفاع نسب الشباب الحاصل على مؤهلات علمية تمكنه من تقلد مناصب إدارية، صف إلى ذلك التمثلات الاجتماعية نحو العمل اليدوي في الجزائر والتي تعكس النظرة الدونية لهذا النوع من العمل وتضع شاغله في مكانة اجتماعية أقل من غيره. كما يواجه سوق العمل اليوم في الجزائر ثلاث تحديات قد تؤدي إلى توترات اقتصادية واجتماعية محتملة، يمكن حصرها في ما يلي: تحدي تدهور نوعية الشغل الذي يبقى هاجساً بالنسبة لكل الاقتصاديات المتطورة وغير المتطورة... تحدي الدينامية القوية للقطاع غير الرسمي في البلدان السائرة في طريق النمو ومحاولات اجتثاثه التي لم تعط أية نتيجة ملموسة إلى يومنا هذا، إضافة إلى تحدي قابلية التشغيل لدى الشباب التي أصبحت معضلة عالمية سواء بالنسبة للاقتصاديات المتطورة أو النامية." (ميزات، 2012، ص 42)

4. خاتمة:

إن دراسة موضوع التمثيلات الاجتماعية للعمل في الجزائر عبر تتبع كرونولوجي يغطي الفترة قبل الاستعمارية إلى غاية الوقت الحالي، قد يساهم في إبراز تصور حول تركيبة العمل و مكانته في المجتمع، باعتبار أن فهم تمثيلات العمل لدى العامل مفتاح يساهم في تفسير سلوكه والقدرة على توجيهه والتحكم فيه. وبالعودة إلى ما شهدته عالم العمل من تغيرات واكبت مخلفات وباء الكوفيد 19 التي مست مختلف المجتمعات الإنسانية، يدفعنا هذا إلى التساؤل عن اتجاه تمثيلات العمل مستقبلا من خلال التحولات الجديدة التي يعرفها المجتمع الجزائري وانعكاساتها على تمثيلات العمال ومدى مساهمتها في تحسين اتجاهاتهم نحو العمل بغية تحقيق الأهداف المرجوة .

5. قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- ابن منظور محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ط1، دار المعرفة، لبنان، 1988.
- 2- بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- 3- بشير محمد، علماء اجتماع التنظيمات والعمل في الجزائر، الرعيل الأول، دار كنوز للإنتاج والتوزيع و النشر، الجزائر، 2018.
- 4- بشير محمد، الثقافة والتسيير في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 5- التايب عائشة، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، مصر، 2011.
- 6- شوية، سيف الإسلام، سلوك المستهلك والمؤسسة الخدمائية اقتراح نموذج للتطوير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 7- عنصر العياشي، سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- 8- عنصر العياشي، تمثيلات التمايز الاجتماعي لدى عمال الصناعة في الجزائر، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية كتب كراسك، الجزائر، 1997.
- 9- عنصر العياشي، نحو علم اجتماع نقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 10- مسعود جبران، الرائد معجم ألفبائي في اللغة و الإعلام، ط1، دار العلم للملايين، لبنان، 2003.
- 11- معمر داوود، منظمات الأعمال الحوافز والمكافآت بحث علمي في الجوانب الاجتماعية والنفسية والقانونية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2006.
- 12- مكروم هاني عبد الرحمان، التصور العقلي، مكتبة وهبة، مصر، 1999.
- 13- Abrie, J.c, L'étude expérimentale des représentations sociales, Puf, Paris, 1989.
- 14- Liabes, D. capital prive et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982. Centre de Recherche en Economie CREAD, Alger, 1984.
- 15- Hierle J.P, Pour une approche ethno-historique du travail, L'Harmattan Collection dynamiques de l'entreprise, Paris, 2000.

المقالات:

- 16- بازين لوران، سوسيولوجية العمال الجزائريين لبير بورديو من وجهة نظر إثنولوجيا الحاضر، مجلة التدوين، المجلد 05، العدد 01، 2013، صفحة 42.
- 17- بلال ريم، العمل في تمثيلات العمال، مجلة الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 13، 2017، صفحة 261.
- 18- بن الطاهر حمزة، من سوسيولوجيا العمل إلى سوسيولوجيا المؤسسة : قراءة في تطور العلاقة (الفكر/مكان العمل)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 04، 2019، صفحة 529-530.

- 19- بن نعمون حمادو، تقييم برنامج خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 01، العدد 02، 2017، صفحة 161-162.
- 20- بوط عبد الحميد، المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخوصصة دراسة سوسيو-تنظيمية، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 2، 2014، صفحة 443-444.
- 21- خبابة حسان، الخوصصة في الجزائر: مبرراتها و عوائقها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 06، العدد 06، 2006، صفحة 132.
- 22- خرشي زين الدين، العمل والعمال في الجزائر المعاصرة: عناصر للتأريخ الاجتماعي والسياسي، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 07، 2017، صفحة 366-367.
- 23- الشيخ الداوي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، صفحة 260.
- 24- رميني جمال و مقراني الهاشمي، إصلاح منظومة الوظيفة العمومية في الجزائر الانتقال من القيم الإيديولوجية نحو مبادئ تنظيمية، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، المجلد 06، العدد 25، 2017، صفحة 188.
- 25- زروال نصيرة، القيم الاجتماعية كعميق للمشروع التنموي الصناعي الجزائري، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، العدد 03، 2015، صفحة 73.
- 26- شقبق عيسى و زرزي فتيحة، العوامل المؤثرة في الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، مجلة المؤسسة، المجلد 08، العدد 01، 2019، صفحة 99.
- 27- عرقوب نبيلة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2010)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 28، 2013، صفحة 68، 79.
- 28- علوش وردة، دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 06، العدد 02، 2014، صفحة 48.
- 29- علوط الباتول و بجاج أحمد، تمثلات العمل لدى الإطارات الجزائرية دراسة استطلاعية في بلدية متليلي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، 2017، صفحة 238.
- 30- قدور عبد المجيد، النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 28، 2007، صفحة 272.
- 31- المشهداني مؤيد محمود حمد و رمضان سلوان رشيد، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، المجلد 05، العدد 16، 2013، صفحة 421.
- 32- ميزات محمد صايب، بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 55-56، 2012، صفحة 42.
- 33- نوار فؤاد، التغير في الثقافة العمالية في مؤسسة تريفيلور (1936-2003) مقارنة أنثروبولوجية للتغير اعتمادا على بعد الذاكرة، مجلة إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 29-30، 2005، صفحة 114-115.
- 34- نوار فؤاد، العمل والأسرة في خطابات العمال المسرحين من ظرف العمل المأجور العمومي، مجلة إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 65-66، 2014، صفحة 43.

الرسائل والأطروحات

- 35- غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقارنة اجتماعية-اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001.
- 36- خرشي، زين الدين، الشباب والعمل دراسة لتمثلات العمل لدى الشباب في المجتمع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2. الجزائر. 2017.